

تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة

Effect of actual application Principles of Corporate Governance on achieving the quality of financial reports in economic institutions - Field study in economic institutions in the state of Tebessa

الرتبة . ط.د. قتال سارة *

المركز الجامعي مغنية (مخبر LEPESE)

sarra.gattal@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/31

تاريخ الاستلام: 2022/12/ 08

ملخص

تهدف الدراسة الى محاولة التعرف على مدى تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات، في المؤسسات الاقتصادية على تحقيق جودة التقارير المالية على مستوى بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، من خلال إعداد إستبانة وجمع البيانات من عينة بسيطة مكونة من (52) موظف على مستوى هذه المؤسسات، وتمت معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج التحليلي الاحصائي Spss. توصلت الدراسة الى تحقيق عدة نتائج وتوصيات أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.

المصطلحات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ تقارير مالية، مؤسسات اقتصادية؛ جودة التقارير المالية.

تصنيف JEL : D 02, G 34, M 41.

Abstract:

The study aims to attempt to identify the extent to which the actual application of corporate governance principles in economic institutions affects the quality of financial reporting at the level of certain economic institutions in the state of Tebessa, from the preparation of a questionnaire in the collection of data from a simple sample of 52 employees at the level of these institutions, and it was statistically processed by the statistical analytical program Spss.

The study found several findings and recommendations, the most important of which is that the application of the principles of corporate governance contributes to the quality of financial reports.

keywords: Governance; Financial Reports; Economic institutions; Quality of Financial Reports.

Jel Classification Codes: D 02, G 34, M 41.

مقدمة

تحتضن حوكمة الشركات باهتمام كبير من طرف المنظمات الدولية والحكومات، وهذا راجع لما لها من أهمية في ضمان الحقوق وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، عن طريق تقارير مالية ذات جودة تتمتع بقدر عالي من الشفافية، تمكن متخذي القرار من التوصل لقرارات سليمة تخدم مصالح جميع الأطراف في الشركة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة وتحديد توجهاتها تمت الاستعانة بجملة التساؤلات التالية:

- هل هناك دور لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة؟
- هل هناك دور لتطبيق مبدأ أصحاب المصالح في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة؟
- هل هناك دور لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة؟
- هل هناك دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة؟

فرضيات الدراسة

❖ **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين التطبيق الفعلي لمبادئ

الحوكمة تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة
- توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ أصحاب المصالح وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة
- توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة
- توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونه يتناول موضوعاً مهماً يتمثل في التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة باعتبارها أحد أهم السبل التي تعمل على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وغير ذلك في ظل ما تفرزه بيئة الأعمال من تحديات، من خلال توضيح مدى مساهمة

التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة في زيادة كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي التي تعتبر عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري لحوكمة الشركات ومبادئها؛
- التعرف على مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمبادئ الحوكمة؛
- اختبار دور كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على مدى زيادة كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي؛
- تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

محاور الدراسة

شملت هذه الدراسة ثلاث محاور مستمدة من طبيعة الإشكالية والفرضيات المطروحة للإجابة عنها، وهي كالتالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ؛
- المحور الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية ؛
- المحور الثالث: واقع تأثير ممارسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ كونها تضمن الرقابة على إدارة المؤسسات وتمنع التجاوزات وسوء استعمال السلطة.

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

سعت العديد من الهيئات المالية والاقتصادية إلى تقديم مفهوم لحوكمة الشركات وأولتها اهتماما كبيرا نظرا لما لها من منفعة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة حسب مبادئ هذا المفهوم.

لم يرد تعريف محدد للحوكمة حيث أنها ترتبط بمحددات تختلف من دولة الأخرى سواء أكان هذا الاختلاف تبعا لمحددات قانونية أو سياسية أو ثقافية عامة،¹ وفيما يلي عرض لبعض التعاريف لمصطلح الحوكمة:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة.²

عرفها مجلس حوكمة الشركات بأنها إطار القواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل الشركات إنها ترافق الآليات التي بمقتضاها محاسبة الشركات، وتلك التي تسيطر عليها.³

عرفها البنك الدولي (WB) سنة 1992: على أنها ممارسة للسلطة السياسية، والرقابة على الموارد المختلفة للمؤسسات بغرض تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.⁴

عرفته لجنة كاوبري (Cadbury) سنة 1992: بأنها عبارة عن نظام يقوم بالتسيير والرقابة على الشركة، ويتيح لها كافة الوسائل التي تسمح بإيجاد توازن منطقي للسلطة بغرض تفادي الانحرافات الشخصية، بالاعتماد على ثلاثة ركائز أساسية (مجلس الإدارة، التدقيق، وإدارة الأعمال).⁵

وعرفت الحوكمة أيضا بأنها مجموعة العلاقات التي تنظم في إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها والأطراف ذوي العلاقة الآخرين سواء الدائنين أو المتعاملين أو الموردن، أو المدينين وغيرهم.⁶

مما سبق يمكن القول بأن حوكمة الشركات تتميز بمجموعة من السمات، التي ما يساعدها على تحقيق أهدافها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:⁷

- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط؛
- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية: أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركات؛
- المسؤولية الاجتماعية: النظر الى الشركة كمواطن جيد.

نظرا لفشل العديد من المؤسسات حول العالم، أصبح جليا أن هذا الفشل يعود لعدم تطبيق حوكمة الشركات، ومن هنا تتجلى ضرورة وأهمية تطبيقها، حل يحقق تطبيق الحوكمة للمؤسسات ما يلي:⁸

- سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة؛
- تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ونزاهة وشفافية المعلومات، من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وقدرتها على جذب الاستثمار؛
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وحماية أصولها، وحقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، الأمر الذي يقي الشركة من التلاعب والغش المالي والأزمات والإفلاس.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

يرى بعض الباحثين أن أهداف حوكمة الشركات تتركز في ثلاثة أهداف رئيسية يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بمبادئها وهي:⁹

- **السلوك الأخلاقي:** تعمل الحوكمة على ضمان الالتزام بقواعد السلوك المهني وتحقيق الشفافية والقيام بالمسؤولية الاجتماعية، وتحقيق مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن؛
- **الرقابة والمساءلة:** تعمل الحوكمة على تفعيل دور أصحاب المصالح في عملية الرقابة والمساءلة، سواء كانت تلك الأطراف جهات رقابية عامة أو أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمين والمدققين؛
- **إدارة المخاطر:** حيث أن حوكمة الشركات تعمل على تفعيل إدارة المخاطر من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر وكذلك الإفصاح عنه وتوصيلها لأصحاب المصلحة.

ثالثا: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يفرض توفر أربعة أطراف أساسية يكون لها دور بارز في فشل أو نجاح هذا التطبيق وهي:

- **المساهمين:** الأطراف التي تقدم رأس المال للشركة بواسطة ملكية أسهم مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم، وتعظيم قيمة الشركة، وهم الأطراف الذين لهم صلاحية اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم؛¹⁰
- **مجلس الإدارة:** يمثلون المساهمين وأطراف أخرى كأصحاب المصالح، يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات اختيار المديرين التنفيذيين، ورسم السياسات العامة للشركة، وحماية حقوق المساهمين؛¹¹
- **الإدارة:** هي المسؤولة عن إدارة الشركة وتقديم التقارير المتعلقة بالأداء، وهي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمة الشركة وتقع عليها مسؤولية الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها لكافة الأطراف، وتعد بمثابة حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع المؤسسة؛¹²
- **أصحاب المصالح:** مجموعة الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة سواء كانت هذه المصالح متعارضة كالدائنين الذين يهتمون بقدرة الشركة على السداد، وبالإضافة إلى الموظفين الذين يهتمون بقدرة الشركة على الاستمرار.¹³

رابعا: مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والنظم التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، ما يحقق الحماية للمساهمين، والحد من استغلال السلطة والمصلحة العامة، الأمر الذي يحقق تنمية الاستثمار في الشركة وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.¹⁴

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية سنة 2004 إلى وضع ستة مبادئ أساسية هدفها ترسيخ قواعد للحوكمة والتأكيد على أهميتها في دعم الاقتصاد والتنمية، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة نقاط مرجعية يمكن استخدامها من قبل صناع القرار،¹⁵ وتتمثل هذه المبادئ في:

- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** يمكن أن يتحقق هذا الضمان من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في الاعتبار تأثيره في الاقتصاد الكلي، ونزاهة السوق والدوافع التي يحدتها للمشاركين فيه، بالإضافة إلى تعزيز الأسواق المالية وشفافيتها؛¹⁶

- المعاملة العادلة لحملة الأسهم: يتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في المعاملة من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة التعدي على حقوقهم؛¹⁷
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: إطار حوكمة الشركات يقدم ضمانا لأصحاب المصلحة بالاعتراف بحقوقهم القانونية وتشجيع الاتصال فيما بينهم في مجال خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع؛¹⁸
- الإفصاح والشفافية: تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة للحوكمة في الفهم السريع لكافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي ما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، كما يساهم الإفصاح والشفافية في جذب الاستثمار، وزيادة الثقة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة؛¹⁹
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك: يضمن إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين من الأفراد والوحدات إذ تتنوع أهدافهم ومصالحهم وقابليتهم وأفاق استثماراتهم، وينبغي أن تكون إدارة الوحدة قادرة بالفعل على إدارة الأموال وحماية حقوق المساهمين وعلى اتخاذ القرارات الصائبة بالسرعة الممكنة؛²⁰
- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي على حوكمة المؤسسة أن تؤمن قيادة إستراتيجية للشركة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركة ومساهميها.²¹

الخوَر الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية

الجودة مفهوم واسع يهدف الى تحقيق التميز فيما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات أو منتجات مثل التقارير المالية، والتي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للشركة والذي مدخلاته بيانات المعلومات والأحداث الاقتصادية

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية

يعد النظام المحاسبي نظام إنتاج كبير يتم فيه تحويل المادة الخام إلى منتج نهائي، وبالمثل يتم عمل المعالجات الحاسوبية والتسجيل لبيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول على مخرجات في صورة التقارير المالية،²² حيث تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين ومؤسسات الإقراض، والهيئات الحكومية والضريبية، وأصحاب المصالح، كما أنها تعتبر محورا هاما من محاور تنشيط وفاعلية لأسواق المالية، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة، وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج،²³ تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات الحاسوبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية المهنية والفنية ما يحقق الهدف من استخدامها.²⁴

فجودة التقارير المالية من منظور جودة المعلومات هي مدى تمتع المعلومة المفصح عنها بمجموعة من الخصائص النوعية التي أقرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتمثلة في (الملائمة والموثوقية)،²⁵ إضافة الى جملة الخصائص النوعية الثانوية والمتمثلة في (القابلية

للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب) التي تحسن من منفعة القرار في حال توفر الخصائص الأساسية، في حين أن جودة التقارير المالية من منظور الإفصاح وجب أن تتمتع بالوضوح والشفافية والإفصاح الكامل والقابلية للمقارنة.²⁶

ثانيا: علاقة التطبيق الفعلي للحوكمة بجودة التقارير المالية

إن أهم أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية لتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وضمان وسائل الوقاية اللازمة للمحافظة على أموال الشركة والمساهمين وكذلك مواجهة الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية،²⁷ فترتبط جودة التقارير بجودة إجراءات حوكمة الشركات بشكل كبير أي أن تطبيق المعايير المحاسبية يمكن أن يكون ضروريا لكنه غير كاف لزيادة الشفافية والقابلية للمقارنة، ولعل أكبر دليل على اختيار الشركات الأمريكية كان بسبب القصور في تطبيق إجراءات الحوكمة رغم التزامها بالمعايير المحاسبية ذات الجودة العالية.²⁸

يعمل نظام الحوكمة من خلال مبادئه ومقوماته على توفير جملة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية، الفنية والأخلاقية، التي تساعد على تحقيق خصائص جودة التقارير المالية (الثقة، الملائمة، الثبات، والمقارنة)، مما يسمح بالإفصاح الصادق عن معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية، لكل الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة من أجل ضمان حقوقهم، والقيام بواجباتهم على أكمل وجه.²⁹

المحور الثالث: واقع تأثير ممارسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

بغرض التعرف على مدى تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، تم إجراء هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة.

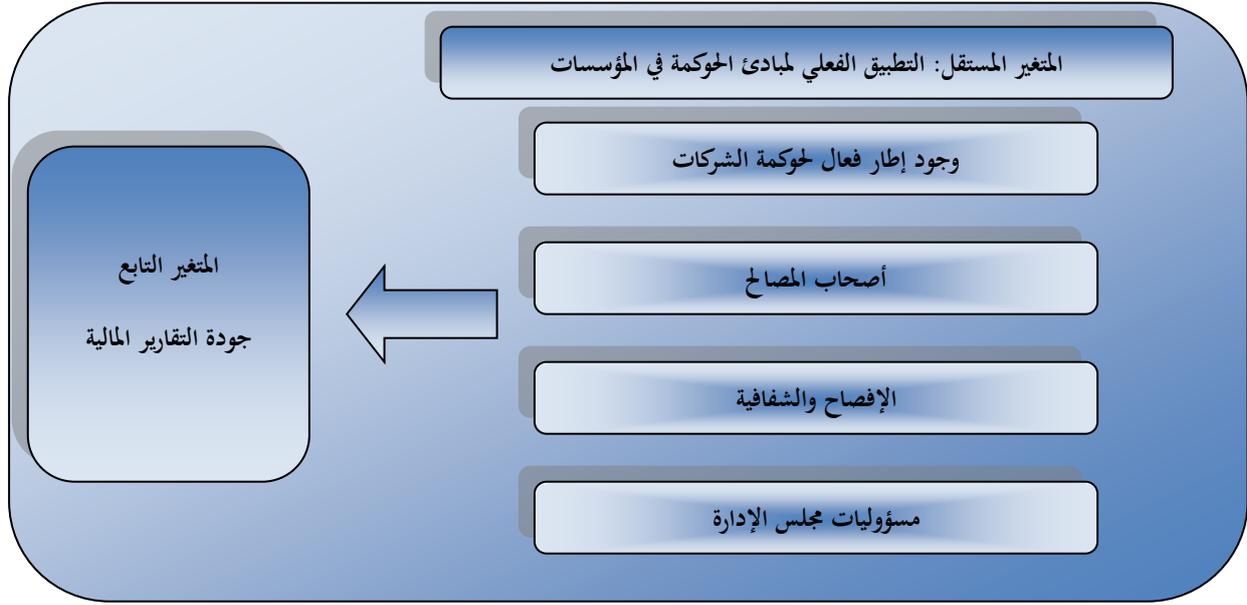
أولا: الطريقة والأدوات

ضرورة كتابة تمهيد للفرع (لا يتجاوز الثلاث أسطر)

أ. مجتمع وعينة الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم تحديد مجتمع الدراسة بالموظفين في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، حيث تم توزيع (53) إستبانة على الموظفين عن طريق إرسال إستبانة الكترونية عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، أو التسليم المباشر.

ب. متغيرات الدراسة: تحقيقا لهدف الدراسة المتمثل في توضيح تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، فإن المتغير المستقل للدراسة هو التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة، المتغير التابع جودة التقارير المالية، والشكل الموالي يوضح هذه المتغيرات.

الشكل رقم (01): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

ج. تصميم أداة الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان الذي يعد من أكثر الوسائل فعالية في جمع المعلومات والكشف عن جوانب الموضوع، تم تصميمه لخدمة أهداف الدراسة، وقسم إلى محورين أساسين هما:

❖ المحور الأول: يتضمن عبارات خاصة بمدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الاقتصادية، موزعة على أربعة محاور فرعية:

- وجود إطار فعال لحوكمة الشركات؛
- أصحاب المصالح؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

❖ المحور الثاني: يتضمن عبارات خاصة جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية، موزعة على (06) فقرات.

د. أساليب الدراسة: تم الاعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائي SPSS V 26، بالإضافة إلى أساليب التحليل الإحصائي الوصفي للحصول على مؤشرات عامة حول خصائص مجتمع الدراسة وهي:

- معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد اتجاه إجابات العينة؛
- معامل الارتباط للتعرف على درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛
- أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد العينة ومعرفة اتجاه العينة والذي يتم تحديده من خلال المتوسط الحسابي،

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): درجات مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المدى	5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

هـ. ثبات أداة الدراسة: بغرض اختبار صحة وثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ للإجابات، كما هو موضح الموالي:

الجدول رقم (02): قيم معامل ألفا كرونباخ

أجزاء الاستبيان	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية	19	0.739
وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	04	0.742
أصحاب المصالح	04	0.692
الإفصاح والشفافية	04	0.728
مسؤوليات مجلس الإدارة	04	0.735
جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية	06	0.673
جميع المحاور	25	0.846

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة "ألفا كرونباخ" تتراوح بين (0.673 و 0.739)، في حين أن قيمة ثبات أداة الدراسة ككل فقد قدرت ب (8.46)، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، كما يمكن القول بأن البيانات التي تم تحليلها مناسبة لقياس متغيرات الدراسة، تخضع لدرجة اعتمادية عالية.

و. عرض نتائج متغيرات الدراسة: بغرض عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة، تم اعتماد المؤشرات الإحصائية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المؤشرات الإحصائية لمحاور أداة الدراسة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	المحور الأول: مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية	3.83	0.318	موافق
1	يتوفر لدى المؤسسة وعي وفهم كافي بالممارسات الدولية المتعلقة بالحوكمة وأهمية الالتزام بها	2.86	0.147	محايد
2	تتمتع المؤسسة بمبكل تنظيمي يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل الجهات فيها، ما يساعد على تطوير الحوكمة	3.58	0.190	موافق
3	يتوفر لدى المؤسسة جهات مسؤولة عن تنفيذ الحوكمة تمارس مهامها بموضوعية	4.06	0.892	موافق
4	يتوفر لدى المؤسسة جهات رقابية مسؤولة عن الرقابة عن ممارسات الحوكمة تمارس مهامها بنزاهة	4.54	0.158	موافق بشدة

موافق	0.346	3.76	وجود إطار فعال لحوكمة الشركات
موافق بشدة	0.165	4.24	8 تضمن المؤسسة لأصحاب المصالح الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بما بأسلوب دوري عن أداء المؤسسة
موافق	1.125	4.04	9 توفر المؤسسة قنوات اتصال فعالة لتسهيل التواصل بينها وبين أصحاب المصالح
موافق بشدة	0.138	4.28	10 تضمن المؤسسة لأصحاب المصالح حقهم في الحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب
محايد	1.231	3.26	11 توفر المؤسسة لأصحاب المصالح الحق في إيصال اهتماماتهم وانشغالهم لمجلس الإدارة
موافق	0.664	3.95	أصحاب المصالح
محايد	0.133	3.44	12 يوفر إطار حوكمة الشركات متطلبات الإفصاح المطلوبة في المؤسسة
موافق	0.147	3.75	13 تضمن المؤسسة الإفصاح عن التقارير المالية الخاصة بما في الوقت المناسب
موافق	0.168	3.79	14 توفر المؤسسة قنوات لنشر التقارير الخاصة بما في الوقت المناسب وبشكل عادل لجميع الأطراف ذات العلاقة
موافق	0.177	3.93	15 تتجنب المؤسسة كل ما يؤدي الى ضعف الإفصاح وعدم قبول النتائج المتوصل اليها
موافق	0.156	3.72	الإفصاح والشفافية
موافق بشدة	0.108	4.72	16 يعمل مجلس الإدارة على التوجيه الجيد لخطط واستراتيجيات المؤسسة وتوجيه الإدارة العليا
موافق	0.174	3.93	17 يتكون مجلس إدارة المؤسسة من أعضاء مؤهلين لممارسة مهامهم الوظيفية
موافق	0.194	3.68	18 يبنثق عن مجلس إدارة المؤسسة لجان مساعدة تعمل على مراقبة مختلف المصالح ومديريها
موافق	0.156	3.29	19 يقوم مجلس إدارة المؤسسة بتعيين واختيار مديري تنفيذيين مؤهلين
موافق	0.109	3.90	مسؤوليات مجلس الإدارة
موافق بشدة	0.745	4.37	المحور الثاني: جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية
موافق بشدة	0.627	4.58	20 تضمن المؤسسة الإفصاح عن كافة التقارير المالية حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي.
موافق بشدة	0.597	4.43	21 تلتزم المؤسسة بإعداد قوائم مالية وفقا للمعايير المحاسبية المتفق عليها.
موافق بشدة	0.689	4.48	22 تسمح القوائم المالية للمؤسسة بتقييم الوضعية المالية من طرف مستخدميها.
موافق بشدة	0.842	4.38	23 تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في قوائمها المالية المنشورة
موافق بشدة	0.692	4.33	24 تعمل المؤسسة على تطبيق نظام محاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة لمستخدميها.
موافق	1.026	4.02	25 يسمح محتوى التقارير المالية المنشورة من طرف المؤسسة بعمل مقارنة مع فترات زمنية أخرى.
موافق	0.515	4.13	جميع المحاور

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى قياس مدى فعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتأثيره على جودة التقارير المالية لدى عينة الدراسة من وجهة نظر المستجوبين، إذ بلغ المتوسط الحسابي لجميع المحاور (4.13)، والانحراف المعياري لجميع المحاور (0.515)، ما يدل على اتساق الإجابات وتجانسها، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي المقدر ب (03)، وهذا ما يعد مؤشرا على أن آراء المستجوبين تولي محاور أداة الدراسة اهتماما لا بأس به، وهذا ما يعد انعكاسا إيجابيا إلى حد ما على إجاباتهم، وأكبر متوسط حسابي بين الفقرات بلغ (4.72)، المتعلق بالقرة رقم (16) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على التوجيه الجيد لخطط واستراتيجيات المؤسسة وتوجيه الإدارة العليا"، وأقل متوسط حسابي بلغ (2.86)، المتعلق بالفقرة رقم (01) والتي تنص على "يتوفر لدى المؤسسة وعي وفهم كافي بالممارسات الدولية المتعلقة بالحكومة وأهمية الالتزام بها".

ثانيا: مناقشة النتائج

بغرض عرض فرضيات الدراسة واختبار مدى صحتها، تم تفرغ استجابات أفراد العينة وتحليلها بواسطة برنامج SPSS V 26، وتم التوصل إلى ما يلي:

❖ **الفرضية الرئيسية:** تهدف إلى التعرف على مدى وجود العلاقة والتأثير بين التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية من عدمها، وتنص الفرضية الرئيسية على ما يلي:

■ **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

■ **الفرضية البديلة:** تنص على "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** وتهدف إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية أو عدمها، وتنص على:

■ **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

■ **الفرضية البديلة:** وتنص على "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

❖ **الفرضية البديلة الثانية:** وتهدف إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين في تحقيق جودة التقارير المالية أو عدمها، وتنص على:

■ **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

- **الفرضية البديلة:** تنص على "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ حقوق المساهمين وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - ❖ **الفرضية البديلة الثالثة:** وتهدف إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير لتطبيق مبدأ أصحاب المصالح في تحقيق جودة التقارير المالية أو عدمها، وتنص على:
 - **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ أصحاب المصالح وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - **الفرضية البديلة:** تنص على "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ أصحاب المصالح وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - ❖ **الفرضية البديلة الرابعة:** وتهدف إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية أو عدمها، وتنص على:
 - **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - **الفرضية البديلة:** تنص على "توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - ❖ **الفرضية البديلة الخامسة:** وتهدف إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية أو عدمها، وتنص على:
 - **الفرضية الصفرية:** تنص على "لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
 - **الفرضية البديلة:** تنص على "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"
- لاختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار الفرضيات بواسطة تحليل تباين خط الانحدار: بغرض معرفة مدى تأثير التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات وكل مبدأ على مدى على المتغير التابع المتمثل في تحقيق جودة التقارير المالية، تم استخدام تحليل تباين خط الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة،

الجدول رقم (04): تحليل تباين خط الانحدار لفرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	ثابت الانحدار β	معامل الانحدار α	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig
جودة	وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	0.217	0.149	1.394	0.209

0.527	3.739	0.137	0.142	أصحاب المصالح	التقارير المالية
0.431	0.751	0.163	0.196	الإفصاح والشفافية	
0.063	2.054	0.149	0.673	مسؤوليات مجلس الإدارة	
0.019	4.478	0.595	0.879	التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة $t=4.478$ عند مستوى الدلالة $\text{Sig}=0.19$ وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وعليه تقبل الفرضية البديلة: " يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة "

ويمكن ترجمة العلاقة بين المتغيرين في شكلها الرياضي كما يلي: $\gamma = 0.595x + 0.879$

حيث: x : مبادئ حوكمة الشركات y : جودة التقارير المالية

2. تحليل الانحدار المتعدد والارتباط المتعدد لمتغيرات الدراسة

الجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة، بغرض تحديد المبدأ الأكثر تأثيراً على جودة التقارير المالية في حالة التطبيق الفعلي له

الجدول رقم (05): تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R ²	F	sig
جودة التقارير المالية	التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية	0.754	0.570	4.279	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، حيث بلغ معامل الارتباط قيمة $R=0.754$ وهو ارتباط موجب بين التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية، في حين قدر معامل التحديد ب $R^2=0.570$ ، ما يدل على أن التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة يؤثر بما قيمته 57% في تحقيق جودة التقارير المالية، كما أظهر اختبار F أن النموذج ذو دلالة إحصائية قدرت مستوى دلالتة ب $\text{Sig}=0.000$ أقل من مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ ، ما يؤكد نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية.

انطلاقاً مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

■ وجود أثر وعلاقة ارتباط لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، فتشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بتطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات المقدرة ب $(\beta=0.217)$ إلى وجود أثر وعلاقة ارتباط لهذا المتغير على تحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن كتابة العلاقة بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع في شكلها الرياضي وفق المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$\gamma = 0.149x + 0.217$$

حيث: y : تحقيق جودة التقارير المالية، و x : تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

وعليه يمكن نفي الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"؛

■ وجود أثر وعلاقة ارتباط لتطبيق مبدأ أصحاب المصالح على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، فتشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة المرتبطة بتطبيق مبدأ حوكمة الشركات المتمثل في أصحاب المصالح ($\beta=0.142$) إلى وجود أثر وعلاقة ارتباط لهذا المتغير على تحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن كتابة العلاقة بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع في شكلها الرياضي وفق المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$\gamma = 0.149x + 0.142$$

حيث: y : تحقيق جودة التقارير المالية و x : تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة "توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

■ وجود أثر وعلاقة ارتباط لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، فتشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة المرتبطة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ب ($\beta=0.673$) إلى وجود أثر وعلاقة ارتباط لهذا المتغير على تحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن كتابة العلاقة بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع في شكلها الرياضي وفق المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$\gamma = 0.163x + 0.673$$

حيث: y : تحقيق جودة التقارير المالية و x : تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة "توجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة"

■ وجود أثر وعلاقة ارتباط لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية، فتشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة المرتبطة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ب ($\beta=0.196$) إلى وجود أثر وعلاقة ارتباط لهذا المتغير على تحقيق جودة التقارير المالية، ويمكن كتابة العلاقة بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع في شكلها الرياضي وفق المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$\gamma = 0.163x + 0.196$$

حيث: y : تحقيق جودة التقارير المالية و x : تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة "يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة."

خاتمة:

تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي بواسطتها تدار المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة، وتعتبر حوكمة الشركات بآلياتها مبادئها المختلفة أداة ضرورية لإدارة المؤسسة الاقتصادية بكفاءة عالية، توصلت هذه

نتائج الدراسة:

- ممارسات حوكمة الشركات داخل المؤسسات الاقتصادية يساهم في بناء الثقة بين المساهمين والإدارة، من خلال التقارير المالية الشفافة التي تصدرها، والاتصال الفعال مع جميع الأطراف؛
- تطبيق حوكمة الشركات يكون نابعا من داخل المؤسسة وبشكل طوعي، ويتحقق ذلك من خلال الإفصاح الشفاف عن جميع المعاملات ما يحقق ضمانا لأصحاب المصالح؛
- ضمان التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات يتحقق بالإشراف بشكل دوري من طرف آليات محددة وضعت لهذا الغرض؛
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة يساهم في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية تمكن جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من التعرف على العناصر الرئيسية المثرة على الوضع المالي لها؛
- التقارير المالية ذات الجودة تظهر طبيعة العلاقة بين جميع الأطراف والتأثير المتبادل بين المؤسسة والحوكمة والمحيط الخارجي.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تعزيز ثقافة الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال إدراك هذه المؤسسات بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها المختلفة؛
- ضرورة أن تعمل المؤسسات الاقتصادية على توفير قنوات اتصال مفتوحة تسمح بنشر التقارير المالية الخاصة بها لتوفير مختلف المعلومات للأطراف الخارجية والداخلية، بما يضمن الشفافية العالية؛
- ضرورة نشر ثقافة حوكمة الشركات في المجتمع من خلال مختلف الوسائل المتاحة، بغرض محاربة مختلف أنواع الفساد بمختلف أنواعه؛
- ضرورة العمل على صياغة وتعميم برامج تأهل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتبني مبادئ حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا.

قائمة المراجع:

1. خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابق للدراسات الأسواق المالية الإسلامية، العراق، 2016، ص: 15.
2. صبري أحمد شلي، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص: 31.
3. عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية، صنعاء، الطبعة الأولى، 2020، ص: 06.
4. Carlos, S. **Good governance and aid effectiveness ,the world bank and conditionality**,The georgetown public, 07(01), 2001, p: 05.

5. Jaques, R. *théorie et pratiques de l'audit interne* (éd. 6eme édition), paris: édition d'organisation, 2007, p : 439.
6. حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 07.
7. بن يوسف خلف الله، كمال زيتوني، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، 14(01)، 2019، ص: 189.
8. عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص: 22.
9. ثناء عطية فراج، وآخرون، حوكمة الشركات وأخلاقيات مهنة المحاسبة، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2020، ص: 18.
10. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأموال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 20.
11. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 17.
12. نفس المرجع، ص: 20.
13. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص: 18.
14. محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص: 33.
15. سميحة فوزي، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر. المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 231.
16. سطم صالح حسن، محمود سامي محمود، حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15 (45)، 2019، ص: 231.
17. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص: 93.
18. ريم راسم عودة، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص: 57.
19. خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة المؤسسات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد (02)، 2003، ص: 54.
20. تيسير جواد كازم، أحمد حسين نصيف، العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة مخاطر مشروع ال (ERM) دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، *Kufastudiescenter journal*، 01 (45)، 2019، ص: 634.
21. شذى عبد الحسين جبر، قياس مستوى تطبيق حوكمة الشركات وأثره في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (30)، 2012، ص: 39.

22. نور الدين أحمد قايد، لبنى بن زاف، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية دراسة حالة مجمع صيدال، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 02 (06)، 2019، ص: 63.
23. محمد الطيب علي عبد الرحمان، قياس أثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصاريف السودانية، مجلة المالية وحوكمة الشركات، 05 (02)، 2021، ص: 83.
24. فاتح بلواضح، محمد براق، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر دراسة تجربة أن سي أ روية في مجال الحوكمة، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie, Mondiale, 12 (25)، 2018، ص: 288.
25. Bowrin, A. **International Accounting Standards and Financial Reporting Quality in Trinidad and Tobago**, Journal of Business Finance & Economics in Emerging Economies, 03(01), 2008, p:122.
26. أنيسة حرفوش، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية دراسة تحليلية، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 02 (01)، 2019، ص: 184.
27. نور الدين أحمد قايد، لبنى بن زاف، مرجع سابق، ص: 67.
28. عبد القادر عيادي. (2013). جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص: 186.
29. قورين قويدر، (2020). دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie, Mondiale, 14(01)، 2020، ص: 191.